# المحاضرة السادسة

# الخطط الفرنسية للقضاء على الثورة

## سياسة الجمهورية الخامسة بقيادة ديغول وانعكاساتها داخليا وخارجيا

وصل ديغول إلى الحكم بعد انقلاب 13 ماي 1958 الذي قام به الجنرالات في فرنسا جوهر زيلر وشال وصالان، حيث تسلم ديغول الحكم بشكل رسمي في فرنسا بداية من شهر جوان وأسس بذلك الجمهورية الخامسة التي ورثت الرابعة. وتمثلت سياسة ديغول بالجزائر فيما يلي:

**سلم الشجعان أو (الأبطال):** اتباع سياسة المرونة والتهدئة من خلال لانه في 23 أكتوبر 1958 عما سماه "سلم الشجعان" أو "سلم الأبطال" حيث دعا الثوار إلى وضع السلاح دون شرط لإحداث الشقاق بين الثوار وعزل الثورة عن الشعب، وكذا عزل الداخل عن الخارج وإرغام الحكومة المؤقتة بعد قيامها إلى التفاوض مع فرنسا من موقع الضعف والقبول بمبدأ الاستقلال الداخلي

**مشروع قسنطينة**1958: وقد جاء بناء على تصريح ديغول في 03 أكتوبر 1958 حاول من خلاله إبعاد الجزائريين عن الثورة يقتضي توزيع 250 ألف هكتار من الأراضي الزراعية على الفلاحين الجزائريين المسلمين.

إقامة المساكن لمليون نسمة من الجزائريين.

 إحداث 400 ألف وظيفة جديدة بهدف توظيف عدد كبير من الجزائريين.

توفير مقاعد دراسية لثلثي البنات والبنين وبناء المدارس ومراكز الصحة.

إقامة قاعدة للصناعة الثقيلة والخفيفة.

**أهداف المشروع**:

محاولة صرف الشعب الجزائري من ثورته وامتصاص غضبه اتجاه الاستعمار.

محاولة تصوير الثورة على أن أسبابها كانت اقتصادية واجتماعية.

ومن أجل ذلك فإن القضاء عليها حسب زعم ديغول بتحسين المستوى المعيشي.

**مشروع شال العسكري**: الذي بدأ تنفيذه منذ فيفري 1959 للقضاء على الثورة ومن هذه العمليات:

عملية المجهر ببلاد القبائل.

عملية الشرارة بالحضنة نواحي المسيلة.

عملية الأحجار الكريمة بجبال الشمال القسنطيني.

إضافة إلى أن التفنن في وسائل التعذيب والتوسع في إقامة المحتشدات والسجون والتجارب النووية في الصحراء الأولى في 13 فيفري 1960 بمنطقة رقان، والثانية في 30 أفريل 1960 إلا أن هذه المشاريع انتهت بالفشل في القضاء على الثورة، مما أدى إلى محاولة كسب الرأي العام العالمي، فسارع عن منح الجزائريين حق تقرير المصير بشروط من بينها بقاء الجزائر فرنسية من عدة أوجه، سمي هذا المخطط العسكري "بمخطط شال" الذي يتضمن تشديد المراقبة على جميع الحدود الجزائرية الشرقية والغربية عن طريق إقامة خط "موريس" المكهرب عام 1957 على الحدود الشرقية وخط "شال" على الحدود الغربية بهدف محاصرة البلاد لعزل الثورة بالداخل عن الخارج.

إقامة المناطق المحرمة "Zone interdite" والمراكز العسكرية وزرع الألغام على طول الحدود.

تجميع السكان في محتشدات إجبارية قريبة من المعسكرات الفرنسية في محاولة لعزل المجاهدين عن الشعب.

تنشيط عمل المكاتب العربية "Sas" ودورها في زرع التفرقة بين الشعب والثورة.

تجنيد الحركي والعملاء وزرعهم بين أفراد الشعب.

تكثيف العمليات العسكرية ضد المجاهدين وإنشاء قيادة جيش الجنرال شال.

القيام بعمليات تمشيط واسعة برية وبحرية لتطهير مناطق الثورة من المجاهدين.

**خطي شال وموريس**: منذ أول جوان 1957 بأمر من وزير الدفاع "أمدري موريس" في إنشاء شبكة من الأسلاك الشائكة المكهربة على طول الحدود الجزائرية التونسية والجزائرية المغربية قصد إعانة تحركات الثورات ومنع تموينهم بالسلاح والذخيرة للقضاء على الثورة.

إلى جانب دعم هذه الخطوط بقوات الجيش الفرنسي على الحدود الشرقية والغربية، وتأمينا لخط موريس ثم توسيع المناطق المحرمة على طول الحدود شرقا وغربا.

لقد أثار منهج الصومام السلطات الاستعمارية الفرنسية التي كانت تتعامل مع الثورة حتى تلك المرحلة بأنها حدث داخلي من اختصاص السلطات الفرنسية، وتجلى بوضوح أن إرادة الثوار وأهدافهم هي أبعد بكثير منا كانت تتصوره فرنسا، وقد عمت الثورة كامل التراب الوطني أثناء هذه الفترة، أي بعد مؤتمر الصومام 1956 وكثرت فيها هجومات جيش التحرير الوطني، وعجزت حكومة فرنسا عن إيجاد الحل الذي يقضي على هذه الثورة، فلجأت إلى اتخاذ عدة تدابير عن طريق المكر والخداع، والتدابير العسكرية.

فلقد قامت السلطات الفرنسية يوم 22 أكتوبر 1956 باختطاف الطائرة المقلة لوفد جبهة التحرير الوطني الجزائري، عندما كان الوفد الجزائري في طريقه من المغرب الأقصى، إلى تونس لحضور المؤتمر الذي دعت إليه تونس أقطار المغرب العربي الثلاثة، والهدف من هذا المؤتمر هو تأسيس اتحاد فدرالي بين تونس والجزائر والمغرب الأقصى، على أن يساعد هذا الاتحاد في حل المشكل الجزائري.

وأثناء ذهاب الوفد من المغرب لحضور المؤتمر في تونس على متن طائرة مغربية، يقودها فرنسي تمت عملية القرصنة باستعمال سلاح الطيران الفرنسي وبتآمر مع الطيار أرغمت الطائرة على الهبوط في الجزائر العاصمة في 22 أكتوبر 1956 والتي كان على متنها محمد بوضياف، أحمد بن بلة، محمد خيضر، حسين آيت أحمد، مصطفى الأشرف.

وفي الليل أذاع "راديو مونتيكارلو" النبأ، وقد جاء فيه إن السلطات الفرنسية قد ألقت القبض على الزعماء الجزائريين الخمسة الذي ذهبوا من المغرب على تونس من أجل المشاركة في مؤتمر سياسي وأنزلتهم في مدينة الجزائر، حيث سارت بهم مقيدين إلى السجن وقد قام هؤلاء الخمسة بإضراب عن الطعام يوم 05 نوفمبر، وسرعان ما ذاع خبر الإضراب وباشرت أجهزة الإعلام المصرية حملتها الدعائية لتتهم حكومة فرنسا بالتخلي عن إنسانيتها وتحمل ديغول وأعوانه عواقب هذا العمل، وهكذا ظنت أنها بهذه العملية قد قضت على زعماء الثورة كما أذاعت وبذلك تكون حققت هدفها في إضعاف الثورة، إذا أخذت وسائلها الدعائية تزعم أن رأس الثورة قد قطع وأن الثوار لن يلبثوا طويلا حتى يضعوا السلاح، لكنها أدركت أنها قد أخطأت مرة أخرى.

 لم تكتف فرنسا بعملية القرصنة وإنما لجأت إلى وسيلة أخرى حيث شاركت في العدوان الثلاثي على مصر، إلى جانب بريطانيا وإسرائيل يوم 29 أكتوبر 1956 وكانت حجتهم في الاعتداء تأميم قناة السويس، إلا أن الحقيقة هو سبب المستندة العلنية للحكومة المصرية لرئاسة جمال عبد الناصر للثورة الجزائرية، واشتراك فرنسا في هذا العدوان الثلاثي لم يزحزح موقف الشعب المصري من القضية الجزائرية، وذلك ما صرح به الزعيم المصري في خطابه بعد العدوان بالإسكندرية إذ قال: "ومن هنا نبعث بتحيتنا إلى ثوار الجزائر في كفاحهم البطولي من أجل التحرر والاستقلال، ونعلن للعالم إننا لن نتخلى عن ذلك الكفاح البطولي".

وقد شهدت الفترة ما بين ديسمبر 1956 إلى سبتمبر 1957 معركة مدينة الجزائر، والتي كانت طاحنة بين المسبلين من جبهة التحرير ووحدات المظليين الفرنسيين، وقامت سلطات الاحتلال خلال هذه الأحداث بمحاصرة الجزائر العاصمة لتستولي على حي القصبة، واتبعت تخطيط المربعات "الكاردياج" في الهجوم الذي كان بقيادة العقيد "ترانكي" الذي أخضع سكان مدينة الجزائر إلى نظام تفتيش رهيب، وفرض مراقبة شديدة في كل حي ومنزل وأصبحوا يخضعون للتعذيب كل الناس بدون مراعاة السن أو الجنس.

أما عن القرى والأرياف، فقد حوصرت وأجبر سكانها على الجلاء من ديارهم وجمعوا في مخيمات خاصة، ووزعت مناشير عديدة لجميع سكان الدواوير تنذرهم فيها فرنسا وتخيرهم إما أن ينظموا إلى فرنسا ويلتحقون بالمخيمات، أو أنها ستقضي عليهم باستخدام الدمار، كما عمدت فرنسا إلى عزل الثورة وذلك بتوسيع الأسلاك الشائكة بعد انعقاد مؤتمر الصومام 1956 ومنذ هذا التاريخ أصبحت هذه الوسيلة في نظر فرنسا وسيلة دفاعية أكثر منها هجومية وبالموازاة مع سياسة التجميع ومضاعفة شبكة الجوسسة والعمل النفسي، وبطلب من وزير الدفاع الفرنسي أندري موريس تبنت الحكومة الفرنسية مشروع أسلاك الحدود الغربية والشرقية مع كل من تونس والمغرب لأهميتها بالنسبة للثورة الجزائرية كما تم تلغيم هذه الخطوط وتزويدها بأجهزة الإنذار، وقد وصلت على الحدود إلى مئات الكيلومترات، وتراوح عرضها ما بين 40 و60 متر فأكثر حتى يصعب اجتيازها، وكانت فرنسا تهدف من وراء وضعها لهذه الأسلاك إلى خنق الثورة الجزائرية في مهدها، وعزلها عن الشعب والعالم الخارجي، وتوقيف الإمداد المغربي والتونسي لها، إضافة إلى تمكين الرعب واليأس في نفسية الجزائر بعد توسيع المناطق الشائكة المدعمة بوحدات دائمة الحركة للمراقبة والحراسة...الخردود فعل الثورة على مشروع ديغول:

### عسكريا:

تكثيف العمليات الفدائية خاصة داخل المدن، كما عملت الثورة على تقسيم وحدات الجيش إلى مجموعات صغيرة لتسهيل عملية الاختفاء والكر والفر ردا على خطة شال الجهنمية.

 نقل الثورة إلى فرنسا عن طريق عديد من العمليات الفدائية التي استهدفت الكثير من المنشآت الاقتصادية العسكرية للعدو فصد نقل معاناة الجزائريين إلى المجتمع الفرنسي.

### سياسيا:

رفض المشاريع الفرنسية وكشف مخططاتها الخداعية والكاذبة.

توعية الشعب بأهداف هذه الإصلاحات.

إقامة الحكومة الجزائرية المؤقتة في 19 سبتمبر 1958.

وهكذا استطاع مؤتمر الصومام أن يبعث الاضطراب في السياسة الفرنسية بعد قراراته التي ظهرت نتائجها في العام الأول للمؤتمر، ومن هنا تبرز أهمية هذا المؤتمر الذي أعطى للثورة انطلاقة جديدة مكنتها من الانتصارات في الداخل، إسماع صوتها في الخارج إذ جعلها تكسب تأييد الرأي العام العالمي وتؤمن لنفسها طريق النصر النهائي.